محضر جلسة لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة عـــدد 16

- **تاريخ الاجتماع:**10 جوان 2024

- **جدول الأعمال:**

- الاستماع إلى ممثلي المجمع المهني لصناعة المكملات الغذائية ومواد التجميل الجلدية بخصوص مقترح القانون عدد 19/2024 المتعلق بصناعة المكملات الغذائية.

- **الحضور:**

- الحاضرون: 07

-المتغيبون: 03

-المعتذرون: 00

- **بداية الجلسة:** الساعة الثالثة بعد الزوال

- **نهاية الجلسة:** الساعة الرابعة بعد الزوال

I. أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة جلسة بعد ظهر اليوم الإثنين 10 جوان 2024 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن المجمع المهني لصناعة المكملات الغذائية ومواد التجميل الجلدية التابع لكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية، حول مقترح القانون المتعلق بصناعة المكملات الغذائية.

وفي بداية الجلسة أوضح رئيس اللجنة السيد "نبيه ثابت" أهمية قطاع صناعة المكملات الغذائية ومدى توسعه وتطوره من سنة إلى أخرى مقترحا على الضيوف تعريف هذا مصطلح "المكملات الغذائية" وطرح الإشكاليات التي تعترض هذه الصناعة.

وفي تدخله أكّد السيد "هيثم ناصف" رئيس المجمع أن صناعة المكملات الغذائية ومواد التجميل الجلدية قطاع واعد وتختلف عن صناعة الأدوية وتعتبر صناعة حديثة في تونس حيث انطلق أول مصنع في صناعة المكملات الغذائية منذ سبعة وعشرين سنة تقريبا. وأكّد أن العديد من الكفاءات التونسية تعمل في شركات أوروبية لصناعة المكملات الغذائية. وأشار في هذا الصدد إلى أن هذا القطاع يضمّ حاليّا قرابة 70 مؤسسة تنشط في هذا المجال منها 45 منضوية تحت المجمع المهني لصناعة المكمّلات الغذائية ومواد التجميل الجلدية وتوفر حوالي 70 بالمائة من حاجيات البلاد التونسية وتساهم في دعم الاقتصاد التونسي. موضحا أن الغالبية العظمى من العاملين في صناعة المكملات الغذائية هم من القطاع الصحي كالأطباء والصيادلة ومهندسين في المجال.

وأضاف رئيس المجمع المهني لصناعة المكمّلات الغذائية ومواد التجميل الجلدية أنه يتم تصدير جزء من المنتوج إلى عديد الدول منها بلدان المغرب العربي مثل الجزائر هذا إضافة إلى التصدير لبعض البلدان الغربية وبلدان المشرق العربي خاصة الدول الخليجية، مبينا أن هذا القطاع برهن أهميّته خاصة خلال فترة جائحة كورونا التي شهدت هيمنة المنتوج التونسي في هذا المجال أمام غلق البلدان لحدودها وتصديرها لبعض الأدوية والمكملات الغذائية ذات العلاقة.

وفي ختام مداخلته أشار رئيس المجمع المهني لصناعة المكمّلات الغذائية ومواد التجميل الجلدية أنه رغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع وتحقيقه نجاحات كبيرة، فقد تعرض في الفترة الأخيرة لحملة تشويه مؤكدا أن هذا القطاع يتطلب سنّ قانون أو وضع كراس شروط ينظّمه إضافة إلى إرساء هياكل مؤهلة لمراقبة الجودة على غرار عديد الدول التي ضبطت الإطار القانوني لهذا النوع من المنتوجات بكل دقة.

واكد ممثلو المجمع أن النص المعروض يمثل فرصة لكسب رهان صناعة المكملات الغذائية التي يتمّ استخراجها من عديد النباتات الطبية المهمة التي يقع تصديرها بأثمان زهيدة ثم تقوم تونس باستيراد المكملات الغذائية التي يقع تحويلها وتصنيعها في الخارج بالعملة الصعبة. وشددوا على ضرورة تجاوز هذا الأمر في المستقبل خاصة مع وجود الكفاءات الوطنية القادرة على تطوير مثل هذه الصناعة، مؤكدين أن الطاقة التشغيلية موجهة أساسا لأصحاب الشهائد العليا.

وأكد رئيس اللجنة أهمية مقترح القانون المعروض باعتباره يهدف إلى سد فراغ تشريعي في مجال صناعة المكملات الغذائية التي تتزايد أهميتها الاقتصادية يوما بعد يوم خاصة منذ جائحة كوفيد 19 بالإضافة إلى علاقتها المباشرة بصحة المواطن. وبيّن أن قطاع صناعة المكملات الغذائية سيساهم بشكل كبير في تشغيل التقنيين والتقنيين الساميين والدكاترة في مجال الأغذية كما ستحل الإشكاليات التي تطرحها عمليات البيع عبر الأنترنت للمكملات الغذائية.

وفي تدخلاتهم ثمّن أعضاء اللجنة والنواب الحاضرون التوضيحات التي قدمها ممثلو المجمع، وتساءل أحد أعضاء اللجنة عن الهيكل المكلف بمراقبة جودة صناعة المكملات الغذائية وإسناد العلامة في هذا المجال، كما تساءل البعض عن علاقة صناعة المكملات الغذائية بمخابر صناعة الدواء وأشار البعض الآخر إلى ضرورة التصدي لظاهرة صناعة المكملات الغذائية في مستودع أو بيعها على قارعة الطريق.

وفي تفاعلهم مع تدخلات النواب أوضح ممثلو المجمع المهني لصناعة المكمّلات الغذائية ومواد التجميل الجلدية أن معايير الجودة أيزو 22000 هي التي تنطبق على المكملات الغذائية على عكس صناعة الدواء التي تخضع إلى معايير دولية تخضع لها المخابر التونسية للأدوية. وأكّدوا أنه منذ

تأسيس المجمع المهني لصناعة المكمّلات الغذائية ومواد التجميل الجلدية سنة 2019 كان الهدف من كل المراسلات إلى وزارة الصحة هو طلب تنظيم هذا القطاع.

وفي ختام الجلسة طلب النواب من الضيوف موافاة اللجنة بعرض شامل حول مدى تطور هذه الصناعة في تونس والاشكاليات التي يتعرض لها هذا القطاع في علاقة بصناعة المواد الصيدلية، مع ملاحظات المجمع حول مقترح القانون المعروض في أقرب الآجال الممكنة، على أن تتم برمجة جلسة أخرى لمناقشة مختلف الجوانب القانونية والاقتصادية المرتبطة بصناعة المكملات الغذائية بأكثر دقة وتعمّق.

رئيس اللجنة	مقرّر اللجنة
نبـــيه ثابـث	رؤوف الفقيري